

## قانون رقم ١٢٤ لسنة ٢٠٠١

بريط موازنة الهيئة العامة

مياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة الفيوم

للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

باسم الشعب

(رئيس الجمهورية)

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة الفيوم للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٧٣٩٥٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وسبعون مليونا وتسعمائة وثلاثة وخمسون ألف جنيه).

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٤٦١٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وأربعون مليونا ومائة وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالى :

- أجور بمبلغ ١٥٩٠٠٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٣٠٢٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٢٦٣٥٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وعشرون مليونا وثلاثمائة وخمسون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ١٩٨٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليونا وثمانمائة ألف جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٢٧٨٠٣٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وعشرون مليونا وثمانمائة وثلاثة آلاف جنيه) موزعة كالتالى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٦٣٠٣٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمبلغ ٢٧٨٠٣٠٠ جنيه فقط وقدره سبعة وعشرون مليونا وثمانمائة وثلاثة آلاف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٢٦٣٠٣٠٠ جنيه منها مبلغ ٧٠٠٥٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية.
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي.

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوظة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠١ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ .

(الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠٠١ م) .

حسني مبارك

**مشروع موازنة العامية المحافظة الفيوم**

**لسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠١**

**الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ تابع (ب) في ٣١ مايو سنة ٢٠٠١**

<b>بيان</b>		<b>بيان</b>
		<b>الإيرادات الجارية:</b>
١٤٧ . . . . .		إيرادات النشاط الجاري .....
١٥٩ . . . . .		الأجراء .....
٣٠٢٥ . . . . .		النفقات الجارية والتحولات الجارية .....
٣٦٣ . . . . .		إيرادات أخرى .....
٣٦٣٥ . . . . .		جملة الإيرادات الجارية والتحولات الجارية .....
		<b>الاستخدامات الجارية:</b>
١٤١ . . . . .		جملة الاستخدامات الجارية .....
٣٦١٥ . . . . .		جملة الاستخدامات الجارية .....
٧٦٨ . . . . .		عجز العمليات الجارية .....
٧٦٨ . . . . .		جملة الموارد الجارية .....
٦١٤ . . . . .		الإيرادات الرأسمالية:
٦١٥ . . . . .		إيرادات رأسمالية متبرعة منها مبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه
٦١٦٣٦ . . . . .		مساهمة من الخزانة العامة) .....
٦١٦ . . . . .		نرخ رتبيلان انتساب كلها نرخ من بنك الاستثمار القومي
٦١٥ . . . . .		جملة الإيرادات الرأسمالية .....
٦١٩ . . . . .		تحويلات رأسمالية .....
٦٢٣٠٣ . . . . .		جملة الاستخدامات الرأسمالية .....
٦٣٩٥٣ . . . . .		إجمالي الموارد .....